

ملاحظات حول خطة عمل المبادرة العراقية للشفافية في الصناعات الإستخراجية

تحية طيبة .. و أمني حلوة

رغم شمول خطة عمل المبادرة العراقية لسنة 2019 – 2020 لأنشطة و محاور متعددة منسجمة مع متطلبات المبادرة الدولية EITI ، وهو جهد محترم يستحق الثناء لوضعيه ، إلا إن قرأنا الأولية للخطة تؤشر للملاحظات التالية ؛

- 1- تضخيم في مجمل المبالغ المخصصة للأنشطة ، وصل مبلغها الى ملياريين و منتي مليون دينار ، و هو مبلغ لا يستهان به في تنفيذ هذا الحجم من الفعاليات .
- 2- خلو الخطة من أي نشاط حول أهمية تنويع مصادر إيرادات الإقتصاد العراقي ، لتقليل الإعتدال على إيرادات النفط من أجل التنمية .
- 3- عدم الإشارة الى أهمية اصدار قانون المبادرة في العراق .
- 4- الإشارة الى ورشة عمل بيئية واحدة لا تكفي لبيان حجم الضرر و التلوث البيئي نتيجة الصناعات الإستخراجية ، و خاصة اذا تعلق الأمر بمحافظة البصرة .
- 5- في محور التنمية المستدامة ينبغي الإشارة الى ضرورة صياغة آلية واضحة ضمن عمل المبادرة العراقية للإفصاح عن مشاريع المنافع الإجتماعية تكون واضحة للشركات و مجالس المحافظات و المجتمع المدني قابلة للمطابقة ضمن تقارير المبادرة .
- 6- ضعف التوجه نحو الفضاء المدني الواسع في أنشطة الخطة لبيان تأثيرها على المجتمع العراقي ، و حصر بعض الأنشطة في عدد محدود من المنظمات .
- 7- ضعف التنسيق بين أنشطة الخطة و لجان مجالس المحافظات المنتجة و المتأثرة بفعاليات الصناعات الإستخراجية .
- 8- ضعف التنسيق في الأنشطة مع لجان البرلمان العراقي ودورها في الحث على تنويع مصادر الدخل ، بل تغيبه من الخطة .
- 9- ضعف التنسيق مع وزارة التخطيط العراقية لبيان إتساق الموازنات المعتمدة على إيرادات النفط بشكل أساسي مع خطة التنمية ، لبيان الخلل في تطبيقات الموازنات و العمل على تحديد الخلل فيها و تقديم المقترحات لتطويرها ضمن تقارير المبادرة و كذلك التعرف على تقارير الوضع الإجتماعي و المعيشي للسكان لبيان أثر المبادرة في تغيير إتجاهات التنمية .
- 10- جدول التنفيذ مبهم و زائد .
- 11- من السمات الأساسية للمبادرة EITI وجود هيكل ثلاثي يجمع الحكومات و المجتمع المدني والشركات ، كشركاء متساويين في الحوار والمسؤولية والتنفيذ . و في قطاع يتميز بالمصالح السياسية والمالية القوية والفساد والتعتيم ، فإن إتاحة المجال للمشاركة المدنية والمجتمعية الحرة متمثلة بمنظمات المجتمع المدني و الفضاء المدني يمكن أن يغير اللعبة. إن وجود بيئة مؤاتية للمجتمع المدني أمر أساسي في عملية EITI ، وبدون مساهمة المجتمع المدني ، لا يمكن لمبادرة EITI أن تكتب حروف نجاحها في توفير الشفافية التي تسعى لتحقيقها، وهذا ما نريد تحقيقه في العراق.

يرجى التفضل بالإطلاع .. مع بالغ التقدير

د. عدنان بهية

عضو المجلس العالمي لإنتلاف أنشر ماتدفع عن منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا  
عضو التحالف العراقي للشفافية في الصناعات الإستخراجية  
عضو هيئة المستشارين في مجلس محافظة بابل  
مدير معهد أكد الثقافي

نسخة إلى

التحالف العراقي للشفافية في الصناعات الإستخراجية .. مع بالغ التقدير

بيان صادر عن التحالف العراقي للشفافية في الصناعات الاستخراجية

نُشر مقال بقلم الاستاذ علاء محي الدين نائب الرئيس والمدير التنفيذي لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق على موقع المبادرة الالكتروني<sup>1</sup> بعنوان (بكل شفافية..) ولان بعض ما ورد في المقال له علاقة مباشرة بالمجتمع المدني العراقي ومنظّماته نعتقد ان من مسؤوليتنا الاخلاقية في التحالف العراقي للشفافية في الصناعات الاستخراجية ان نوضح بعض الامور ونجيب على التساؤلات التي أثارها كاتب المقال في النقاط الآتية:

1. لم يوضح كاتب المقال إذا كان مقاله يعبر عن وجهة نظر المبادرة العراقية الرسمية باعتباره المدير التنفيذي وباعتبار المقال منشور على موقع المبادرة الرسمي ام ان المقال يعبر عن وجهة نظر شخصية لكاتبه. فإذا كان المقال يعبر عن وجهة نظر رسمية كان من الاولى ان تناقش الافكار الواردة فيه في مجلس امناء المبادرة ويصوت عليها حسب السياقات المعتمدة قبل نشرها. اما إذا كان المقال وجهة نظر شخصية لكاتبه فكان عليه نشره في مكان آخر غير الموقع الرسمي للمبادرة.
2. عانى المجتمع المدني ومنظّماته ومنذ تأسيس مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في العراق من عدم تفهم إدارة المبادرة لدور المجتمع المدني فيها وخصوصية هذا الدور مقارنة بدور الشركات والحكومة، وبمناسبة انطلاق هذا النقاش نود ان نوضح خصوصية دور المجتمع المدني في المبادرة ونقول ان الشراكة بين الحكومة والشركات (الوطنية والاجنبية) موجودة بحكم الواقع وهي علاقة قديمة ومحكومة بقوانين وتعاقبات وليس في هذه العلاقة جديد لكن الشريك الثالث في مبادرة الشفافية وهي منظمات المجتمع المدني هو الشريك الجديد وصاحب المصلحة الاكبر وكان من المفترض ان تتفهم إدارة مبادرة الشفافية العراقية هذه الحقيقة وتتعاون مع المجتمع المدني العراقي ولكن يبدو انه وبعد مرور سنوات من عمر المبادرة العراقية مازالت إدارتها لا تملك التصور الواضح عن اهمية التعاون والانفتاح على المجتمع المدني العراقي كشريك كامل ومهم في المبادرة، ولنكون اكثر دقة نقول ان دليل التعاون والانفتاح المنشود هو ان تكون إدارة المبادرة العراقية شفافة مع المجتمع المدني وتتيح له كافة البيانات والمعلومات ذات الصلة بمبادرة الشفافية ولا تحتفظ لنفسها ببعض المعلومات وعلى سبيل المثال ذكر كاتب المقال ان البنك الدولي الغى منحته البالغة ٤٠٠ الف دولار وهذه المعلومة المهمة لم تتداول في مجلس اصحاب المصلحة رغم اهميتها ولم تطرح على المجتمع المدني في وقتها، المثال الثاني هو عند إعداد خطة المبادرة ومناقشتها في مجلس اصحاب المصلحة حصل نقاش عن الانشطة ولم تناقش المبالغ المخصصة، والمثال الثالث هو قيام إدارة المبادرة في اكثر من مناسبة بمنع اعضاء مجلس اصحاب المصلحة من ممثلي المجتمع المدني من اطلاع زملائهم في المنظمات المدنية الاخرى على بعض البيانات او المعلومات التي تطرح في الاجتماعات والتي لها علاقة بشفافية القطاع الاستخراجي وهذا على النقيض من مفهوم الشفافية الذي ترفع شعاره المبادرة.

٣. من المعروف في ادبيات المجتمع المدني ان هناك مصطلحين مهمين هما التاهيل (بناء القدرات) والتمكين. يقصد بالتاهيل (بناء قدرات المنظمات كمؤسسات والناشطين كأفراد وتوفير الموارد المختلفة لكي يكونوا مؤهلين لخدمة مجتمعاتهم وبلدانهم)، اما التمكين فيقصد به (رفع كل العوائق ان كانت قانونية او غيرها التي تعيق المنظمات المدنية والناشطين المدنيين من القيام بواجباتهم تجاه مجتمعاتهم وبلدانهم). من المتعارف عليه في العمل المدني ان تجري عملية تاهيل للمنظمات المدنية والناشطين وبشكل مستمر ثم يمكنون للقيام ما تم تاهيلهم له، هذه العملية تتطلب تظافر جهود جهات متعددة وتحتاج موارد بشرية ومالية وتجاهل هذه العملية والقفز عليها ثم مطالبة المجتمع المدني ومنظماته القيام بواجباتهم دون المرور بالتاهيل والتمكين يعني ان هناك نية مبيتة بافشال مساعي المنظمات المدنية والناشطين والحد من فرص نجاحهم في انجاز ما مطلوب منهم في سبيل المصلحة العامة. رغم ذلك فان المجتمع المدني العراقي استطاع ومن خلال تعاون المنظمات الدولية معه من إعداد ناشطين وخبراء على مستوى عال من الخبرة والكفاءة في ميدان شفافية الصناعات الاستخراجية وقد شارك هؤلاء الناشطين في مؤتمرات دولية ونجحوا في الوصول لمراكز مهمة في منظمات دولية وهذا يشعرا بالفخر والاعتزاز.

٤. ورد في المقال تشخيص لظاهرة غير صحيحة كما عبر الكاتب " لكن ذلك الاهتمام أشر أيضاً ظاهرة غير صحيحة ناشئة من فهم قاصر لعمل وأهداف المبادرة في ذهنية بعض ناشطي المجتمع المدني من الذين اجتذبتهم الأرقام وكلف النشاطات المنشورة فتصوروا أن المبادرة هي جهة مانحة عليهم التسابق للظفر بما يتيسر من تمويل مفترض لديها. " ونحن نستغرب من حصول هكذا حالات لان الفهم القاصر لو حصل فعلاً فمعناه ان المبادرة العراقية لم تستطع ان توصل لبعض المنظمات المدنية حقيقة عملها رغم مرور سنوات طويلة من الشراكة بين المجتمع المدني والمبادرة ورغم تواجد ممثلي المجتمع المدني ضمن اعضاء مجلس اصحاب المصلحة ورغم مشاركة العديد من المنظمات المدنية في أنشطة وفعاليات المبادرة داخل وخارج العراق. ولنفترض جدلاً ان بعض المنظمات غير الحكومية تقدمت لادارة المبادرة العراقية باقتراح حول تنفيذ نشاطات مدرجة في خطة المبادرة فهل تعتبر هذه حالة غير صحيحة؟! وهل تستدعي هكذا حالة الاستهجان والانتقاد؟! علماً ان المجتمع المدني العراقي فيه منظمات ذات خبرة وكفاءة في تنفيذ نشاطات تخص الشفافية في الصناعات الاستخراجية مما يمكنها من تنفيذ اي نشاط بنجاح وفاعلية وهذا ما تشهد به المنظمات الدولية الشريكة التي مولت الكثير من الانشطة المهمة منذ سنة ٢٠١١ ولغاية الان. ان لهجة الكاتب التي يفهم منها ان اكبر هم للمنظمات المدنية العراقية هو الحصول على (فتات) من الورش التي تنفذها المبادرة العراقية لهجة غير موفقة وغير منصفة ونحن في التحالف العراقي للشفافية في الصناعات الاستخراجية نرفضها رفضاً قاطعاً ونطالب كاتب المقال بمراجعة نفسه وتصحيح افكاره عن المجتمع المدني العراقي ومنظماته وناشطيه.

٥. سأل كاتب المقال "هل مارس المجتمع المدني الأوسع دوره في المبادرة؟ وهل استفاد فعلاً من البيانات المنشورة في تقاريرها في مسائل الحكومة والشركات؟" وهنا لم يوضح كاتب المقال ما

المقصود بدور المجتمع المدني في المبادرة لكي نستطيع ان نقيمه، ولكي نفهم دور المجتمع المدني في المبادرة لا بد من العودة لاهم وثيقتين توضحان هذا الدور بل وتنظمان مجمل عمل المبادرة وهما النظام الداخلي لهيأة الشفافية في الصناعات الاستخراجية<sup>2</sup> والوثيقة الثانية هي معيار المبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية لسنة ٢٠١٩<sup>3</sup> وهي وثيقة دولية يلتزم بها العراق، النظام الداخلي لهيأة الشفافية لم يحدد دور منفرد للمجتمع المدني ولم ينص على دور منفرد للشركات ولا للحكومة بل تحدث عن مجلس الامناء باعتباره مؤسسة ذات اهداف ومهام وبالتالي اي نجاح يتحقق يكون نجاح جماعي وكذلك اي فشل يحدث فهو فشل جماعي ولو دققنا اكثر في توزيع المسؤوليات فان رئيس مجلس الامناء او نائبه هو الجهة التي تتحمل القسم الاكبر من مسؤولية النجاح او الفشل لان النظام الداخلي نص على اتخاذ القرارات في المجلس بالاجماع وفي حالة الاختلاف يكون القرار لرئيس المجلس او لنائبه في حالة غيابه. اما الوثيقة الثانية وهي معيار المبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية لسنة ٢٠١٩ فهي اكثر تفصيلاً بكثير من النظام الداخلي المشار اليه انفاً وتحتوي نصوص واضحة لدور المجتمع المدني في المبادرة وخصوصاً في بروتوكول مشاركة المجتمع المدني والذي تحدثت باسهاب عن تمكين المجتمع المدني ورفع العوائق امام ممارسته لكل الادوار المنوطة به لانجاح عمل المبادرة وتحدثت عن توفير الموارد المالية الضرورية لتنشيط المجتمع المدني، هنا لا بد من القول ان مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية العراقية مازالت بعيدة كثيراً عن الصورة التي رسمها بروتوكول مشاركة المجتمع المدني الملحق بمعيار المبادرة الدولية ٢٠١٩، هذا يقودنا الى نتيجة مهمة وهي فقدان المقدمات الصحيحة التي تمكن المجتمع المدني العراقي من ممارسة دوره المرسوم له في معيار المبادرة الدولية ٢٠١٩ فكيف نتوقع ان تكون النتائج إذا كانت هذه المقدمات ؟

٦. السؤال الاخير الذي طرحه كاتب المقال ” وأخيراً، يحق لنا أن نتساءل عن الأثر الفعلي الذي أحدثته مشاركة المجتمع المدني في عمل المبادرة وفي إقناع اللاعبين الرئيسيين فيها (الحكومة والشركات) في الإفصاح عن بيانات أكثر أهمية للمواطن من بضعة ملايين من الدنانير قد تجنيها هذه المنظمة أو ذلك الناشط من فتات ما تصرفه المبادرة في ورشاتها؟“ ونحن هنا سنتجاهل المقارنة غير الموضوعية التي اوردها كاتب المقال بخصوص اقناع الحكومة والشركات و(فتات) ما تصرفه المبادرة على ورشها لاننا تحدثنا عن هذه اللهجة المرفوضة في النقطة الثالثة وهي مقارنة جديرة بالتجاهل والشجب والاستنكار بسبب صياغتها غير المنطقية وغير المنتجة ولأنها تفيد الاتهام لا اكثر ونحن نتحدى كاتب المقال ان يعلن لنا اسم المنظمة المدنية التي تقدمت بطلب تمويل من المبادرة العراقية. وسوف نركز على السؤال الاخير حول أثر مشاركة المجتمع المدني في عمل مبادرة الشفافية العراقية ولكن نود هنا ان نصح لكاتب المقال سؤاله لان السؤال مجتزئ والسؤال الصحيح هو الذي يقود للإجابة الصحيحة ونقترح عليه ان يكون السؤال اكثر شمولاً وبالصيغة

<sup>2</sup> http://ieiti.org.iq/ar/about/about-us 1561362943-النظام-الداخلي

<sup>3</sup> https://eiti.org/sites/default/files/documents/eiti\_standard2019\_a5\_ar.pdf

الآتية ( ماهو الأثر الفعلي الذي أحدثته المبادرة في العراق ؟ وماهو دور المجتمع المدني في هذا الأثر؟) نعتقد ان هذا هو السؤال الصحيح. ونحن على ثقة ان اسهامات المجتمع المدني طيلة السنوات العشر الماضية من خلال تقديمه الاقتراحات الكثيرة لتطوير تقارير المبادرة والمثبنة في محاضر اجتماعات مجلس اصحاب المصلحة كافية للدلالة على اهمية دور المجتمع المدني في المبادرة. ويمكن لنا في مناسبات اخرى ان نستفيض في عرض اسهامات المجتمع المدني عندما يكون الهدف من النقاش ومن الاجابة تشخيص الاخطاء التي وقعت طيلة السنوات السابقة (والتي لم يكن المجتمع المدني مسؤول عنها) من عمر المبادرة العراقية ومحاولة البحث عن اجابات موضوعية ومنصفة لتجنب الوقوع في نفس الاخطاء مرة اخرى واخرى.

٧. نود ان نذكر إدارة المبادرة العراقية بمواقف المجتمع المدني العراقي الكثيرة التي أشرف فيها من خلال ممثليه في مجلس اصحاب المصلحة الاخطاء التي حصلت وتوقع المجتمع المدني حينها ان تؤثر على تقييم العراق في عملية المصادقة وهذا ما حصل فعلاً وادى الى تعليق عضوية العراق في المبادرة الدولية نتيجة اهمال ملاحظات المجتمع المدني العراقي وممثليه في مجلس اصحاب المصلحة وكان للمجتمع المدني العراقي بعد ذلك موقف وطني مشرف عندما عمل جاهداً ومن موقعه كشريك نشط في المبادرة العراقية لاقتناع وقد التحق المرسل من المبادرة الدولية برفع التعليق واعادة العراق للعضوية الكاملة لاننا نعتقد ان العراق يستحق هذا الموقع وان الاخطاء التي حدثت وادت للتعليق يمكن معالجتها ونحن هنا نطالب إدارة المبادرة العراقية بالانتباه لاسباب تعليق عضوية العراق والعمل على معالجتها وتجنب الوقوع فيها مستقبلاً ونحن كمجتمع مدني عراقي (منظمات وناشطين) مهتمين بموضوع الشفافية في الصناعات الاستخراجية سنتعاون مع إدارة المبادرة للحفاظ على عضوية العراق في المبادرة الدولية شريطة ان يكون لدى إدارة المبادرة العراقية نفس روح التعاون والشراكة التي يتمتع بها المجتمع المدني العراقي. اخيراً نسأل لمصلحة من يجري تحييد المجتمع المدني العراقي في مبادرة الشفافية؟

والله الموفق لخدمة العراق وشعبه..

التحالف العراقي للشفافية في الصناعات الاستخراجية

بغداد في ١٤ اب ٢٠١٩

بكل شفافية...

## احتدام النقاش حول خطة عمل المبادرة

يعد إعداد خطة العمل من أهم مسؤوليات مجلس الأمناء التي ذكرها المتطلب 1,5 من معايير المبادرة. حيث ألزم هذا المتطلب المجلس بتحمل مسؤولية الحفاظ على خطة محددة الأهداف عاكسة لنتائج المشاورات المستمرة مع الجهات المعنية وقابلة للقياس وذات مواعيد محددة. وأن توضح الخطة مصادر تمويل النشاطات المذكورة سواء الداخلية منها أو الخارجية إن وجدت. وأن تكون متاحة للعمامة ومحدثة باستمرار ومزودة بجدول تنفيذ واضح المعالم.

وقد حظيت خطة العمل الحالية باهتمام واسع ومتابعة مباشرة بعد نشرها هنا في موقع المبادرة. وسجل الرابط الذي نُشرت عليه أعلى مشاهدة واستقبلت الأمانة الوطنية والسادة أعضاء المجلس الكثير من والمراسلات الإلكترونية والمكالمات الهاتفية لمهتمين بشؤون المبادرة وأجهزة الإعلام وناشطى منظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية. ويشكل هذا بحد ذاته ظاهرة صحية ومؤشراً إيجابياً على إن الخطة قد حققت الغرض المنشود من نشرها.

لكن ذلك الاهتمام أشر أيضاً ظاهرة غير صحية ناشئة من فهم قاصر لعمل وأهداف المبادرة في ذهنية بعض ناشطي المجتمع المدني من الذين اجتذبهم الأرقام وكلف النشاطات المنشورة فتصوروا أن المبادرة هي جهة مانحة عليهم التسابق للظفر بما يتيسر من تمويل مفترض لديها.

لذلك، يتعين علينا إثارة بعض الحقائق التي ستجعل من هذا النقاش أكثر احتداماً وبالتالي جذب أنظار المجتمع المدني إلى أهداف الخطة والنتائج المتوخاة من مختلف النشاطات فيها ومن ثم ردف المبادرة بأفكار أكثر فائدة في تحقيق الغرض المنشود. ومن هذه الحقائق:

إن المبادرة تشابه في عملها عمل المنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة من حيث كونها تتشكل من مجموعة دول تتعهد بالالتزام بضوابط وآليات متفق عليها وتسعى تبعاً لذلك إلى تحقيق هدف مفيد للجميع. لذلك، لا يمكن التعامل مع المبادرة بنفس أساليب التعامل مع منظمات المجتمع المدني الدولية التي لا تخضع عادة لما تخضع له المنظمات الأممية من آليات عمل ورقابة مالية صارمة. كما لا يمكن لنفس هذه الاعتبارات التعامل معها كجهة مانحة تقدم الدعم المالي والتمويل للناشطين والمنظمات المدنية العاملة لأنها ببساطة ليست كذلك.

وضع مجلس الأمناء هذه الخطة بعد دراسة مستفيضة لأولويات أصحاب المصلحة الأوسع في قطاعات النفط والغاز والمعادن وبناء على التخصيصات المضمونة كتخصيصات وزارة النفط وعلى التمويل المحتمل من البنك الدولي أو بعض شركاء التنمية كما تم تفصيله في مقدمة الخطة. وقد حدد المجلس التحديات المفترض مواجهتها أثناء التنفيذ وأولها العجز المحتمل في الموازنة. ووضع بناءً على ذلك بدائل للتنفيذ - فيما لو استمر العجز - منها الطلب من وزارة النفط زيادة التخصيص ومنها أيضاً دمج بعض الأنشطة أو ترحيلها إلى الخطة القادمة.

إن أكبر تحدٍ مالي واجهه المجلس بعد إقرار الخطة ونشرها هو إغلاق منحة البنك الدولي المسماة (الدعم العالمي المبرمج للصناعات الاستخراجية) أو EGPS والتي كانت مخصصة على مدى السنوات الماضية إلى الدول المشاركة في المبادرة. وهذا يعني حرمان خطة العمل من تمويل لا يقل عن 400 ألف دولار.

إن الكلف الموجودة في خطة العمل الحالية هي كلف تخمينية وُضعت تماشياً مع الآليات المعتمدة لدى البنك الدولي أو أية جهة مانحة مستقبلية. وإن هذه المبالغ لا تعكس بالضرورة حجم الأموال المصروفة أو التي ستصرف فعلاً لكل نشاط والتي عادة تكون خاضعة لآليات تدقيقية محكمة وقد تكون أقل بكثير من المبلغ التخميني المذكور.

إن عمل أعضاء المجلس في المبادرة هو عمل تطوعي لا يتقاضى الأعضاء عنه أي أجر. وإن السادة ممثلو المجتمع المدني الذين يبذلون مساعداً مشكورة في تنظيم بعض الأنشطة لا يتدخلون عادة في الشؤون المالية وفي صرف المبالغ المخصصة للنشاط. فهذه الأمور تقوم بها لجان متخصصة من موظفي الأمانة الوطنية تتشكل بموجب أوامر إدارية ويخضع عملهم لتعليمات الصرف والتدقيق المعمول بها في وزارة النفط وفي البنك الدولي.

وعليه، فإننا نؤكد ما ذهبنا إليه في بداية الحديث بخصوص الظاهرة الصحية المتعلقة بالنقاش المحتدم في أروقة المجتمع المدني حول الخطة وتمويلها وكلف النشاطات لأن ذلك يحقق الهدف من نشرها.

لكن، في نفس الوقت، يحق لنا أن نتساءل:

هل مارس المجتمع المدني الأوسع دوره المطلوب في المبادرة؟

وهل استفاد فعلاً من البيانات المنشورة في تقاريرها في مسألة الحكومة والشركات؟

وهل قام بدوره في اطلاع المواطنين على الحقائق والنتائج المهمة التي توصلت إليها التقارير عن القطاع الاستراتيجي الذي يمثل أكثر من 95% من موازنة البلد؟

وهل بحث في الأثر الذي يمكن أن تحدثه تقارير المبادرة على واقع الصناعات الاستخراجية وبالتالي على تحسين الخدمات وتحقيق النمو والرفاهية المنشودة؟

وأخيراً، يحق لنا أن نتساءل عن الأثر الفعلي الذي أحدثته مشاركة المجتمع المدني في عمل المبادرة وفي إقناع اللاعبين الرئيسيين فيها (الحكومة والشركات) في الإفصاح عن بيانات أكثر أهمية للمواطن من بضعة ملايين من الدنانير قد تجنيها هذه المنظمة أو ذلك الناشط من فئات ما تصرفه المبادرة في ورشاتها؟

أسئلة مشروعة يتحتم علينا إثارتها في الاجتماعات العامة والورشات القادمة لغرض الحصول على أجوبة تصب في الصالح العام.

علاء محيي الدين